نص ردن

▪ علاء حسن

لعنة أوروك

قادة عسكريون كبار ومسؤولون في النظام السابق وقبل الاطاحة به باكثر من شهرين ، تلقوا رسائل عبر البريد الالكتروني ، وعبر موقع اوروك الخاضع لاشراف جهاز المخابرات وقتذاك ، تتضمن الدعوة للتمرد على النظام ، مئات المسؤولين وكبار الضباط، تلقوا الرسائل لكنهم ، لم يكشفوا عن مضامينها خوفا من العواقب الوخيمة ، علما ان الجهة المشرفة على "اوروك" وكان مقرها في الطابق العاشر من بناية وزارة الاعلام ، المشغولة حاليا من قبل مجلس محافظة بغداد ، تعلم بتلك الرسائل ، ولم تستطع حجبها او منع ارسالها من المصدر ، فاسهمت هي الاخرى في مضاعفة قلق ومخاوف المسؤولين السابقين من ورطة ولعنة اوروك.

اصحاب الزي الزيتوني "بلعوا الموس" ولم يجرؤ احدهم ان يكشف لزميله عن تلقيه الرسائل اليومية ، فالحديث في هذا الشأن يعد واحدا من المحظورات ، ويهدد امن النظام ، لان العراقي سواء كان مسؤولا او مواطنا عاديا كان يشعر بان الاجهزة الامنية تراقب تحركاته واتصالاته حتى في داخل غرفة نومه ، وكان يتجنب الحديث عبر الهاتف الارضي بامور سياسية ، ويتقصد الاشادة بالنظام والقيادة الحكيمة ، وقدرتها على احباط المخططات العدوانية ، وتحقيق النصر الناجز ، وانهاء الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب العراقي ، مع الاشارة الى ان الحكومة جادة في تحسين مفردات البطاقة التموينية ، والغاء رسوم اصدار جواز السفر

البالغة نصف مليون دينار عراقي مطبوع محليا ، وللتعويض عن الشعور بالخوف من الرسائل الالكترونية ، يؤكد المسؤول لمحدثه وعبر الهاتف ، انه يجهل استخدام الانترنيت ، ولا يقترب منه ، في اشارة الى الرقيب بانه لم يطلع على لعنة اوروك ، وما يحمل من "مصايب" .

مراسل صحيفة امارتية في بغداد انقذ المسؤولين ، عندما نشر تقريرا كشف فيه عن تلقيهم رسائل الكترونية ، بعثت بها جهة مخابراتية اميركية لغرض اضعاف الروح المعنوية لكبار القادة العسكريين والضباط والمسؤولين ، وعندما اعادت صحيفة محلية ما نشرته الجريدة الاماراتية ، تبددت مخاوف المسؤولين من لعنة اوروك ، واصبح الحديث عن الرسائل الالكترونية بشكل علني ، مع اجماع بانهم تخلصوا من الارق لشعورهم بالاطمئنان ، وراحة البال ، لان الخوف تبدد بشكل وقتي على الرغم من تسارع الاحداث ، وسماع قرع طبول الحرب ، والدعوات عبر اوروك تتواصل بشكل يومي متكرر.

لعنة اوروك في زمن النظام السابق ما زالت مستمرة ، فبعض المسؤولين فضلا عن الاشخاص المقربين من اصحاب النفوذ يتلقون رسائل الكترونية يومية تنصحهم ، باعادة النظر بمواقفهم لان التفافهم حول المسؤول الكبير في الحكومة لن ينفعهم ولا يحقق لهم تمنياتهم ، والفارق بين رسائل امس واليوم انها تصل من جهات محلية وسابقا من اطراف خارجية ، وهي لا تثير الخوف والقلق ، ولكنها تقدم نصائح في اعادة ترتيب اولويات المصالح الشخصية ، ولاسيما ان موعد اجراء الانتخابات المحلية يقترب ، والقوى السياسية باشرت خطوات مبكرة استعدادا لهذا الاستحقاق ، والحاجة الى "لعنة اوروك" ضرورية في المشهد السياسي المغرم باتخاذ مسار "ابو الجنيب " بالمشي الصفح .

أكبر مشاريع المياه فيها معطل بسبب الاعتماد المالي

١٥٪ مـن مناطق نينـوى غيـر مخدومة بمـاء الشرب

كشف مدير قسم المشاريع في مديرية ماء نينوى، أن ١٥٪ من المناطق في محافظة نينوى غير مخدومة بشبكات مياه الشرب، فيما يقتصر العمل على ٤٥ مشروعاً مركزياً للمياه في عموم المحافظة، يصل مجموع ما تعالجه من تصفية وتعقيم إلى نحو مليون و٢٥٠ ألف متر مكعب يومياً، لتغطية حاجة ٨٥٪ من سكان نينوى البالغ عددهم ثلاثة ملايين وربع المليون نسمة.

□ الموصل / نوزت شمدين

ويوضح المهندس علي حمش لـ"المدى" أن ١٥٪ من مناطق نينوى، تقع في المنطقة الغربية بمناطق الجزيرة، وناحية تل عبطة وقرى في قضاء سنجار، غير مخدومة بشبكات الماء، ويتم سد احتياجاتها من المياه بواسطة السيارات الحوضية.

وبالرغم من تغطية مشاريع المياه لحاجة نحو ٨٥٪ من سكان نينوى، إلا أن فصل الصيف، يأتي كضيف ثقيل على العديد من مناطق المحافظة، وتتزامن شحة الكهرباء، مع شحة في المياه، فترتفع الأصوات المطالبة بإيجاد حلول لمشاكل يراها كثيرون مزمنة، وتعجز الدوائر المعنية عن حلها.

ويؤكد مختصون من مديرية ماء نينوى، أن انخفاض مستوى إطلاق الماء، من سد الموصل شمالا يؤثر على عمل المحطات، التي تحتاج إلى ١٥٠ مترا مكعبا في أقل تقدير، وهنالك مشاكل أخرى، أهمها صعوبة سد النقص الحاصل في مادة الكلور التي تحتاجها مشاريع المياه في نينوى، إذ تجهز مديرية الماء العامة ٧٠٪ من احتياج هذه المشاريع، فيما تلجأ مديرية ماء نينوى إلى ميزانية تنمية الأقاليم، للحصول على الـ٣٠٪ المتبقية.

وتشير مصادر، إلى أن ٦٥٠ طناً من الكلور حصلت عليها مديرية ماء نينوى العام الماضي، وطالبت المحافظة هذا العام بتوفير ٧٥٠ طناً أخرى، فضلاً عن العبء الذي يشكله استحصال الموافقات الأمنية التي تستلزمها عملية نقل الكلور من بغداد إلى محافظة نينوى (٤٠٠ كم شمال العاصمة).

وذكر مدير إعلام ماء نينوى نصار النعيمي لـ"المدى"، أن مديريته قامت بحملة استباقية، قبل قدوم موسم الحر، بعملية صيانة لجميع المشاريع الداخلية في مدينة الموصل، كما أنها قامت بنصب نحو ٥٠ محطة لتحلية المياه في العديد من المناطق جنوب وغرب المحافظة، تعمل على تحلية المياه المستخرجة من الآبار هناك.

ويصف النعيمي، خطط مديريته للقضاء على شحة المياه في عموم محافظة نينوى بأنها "خطط طموحة"، لكن يظل الأمر بحاجة إلى تخصيصات مالية، لتنفيذ المزيد من المشاريع.

ويتابع قائلا: "عملياً، وفي مدينة الموصل تحديداً، يجري الآن تنفيذ واحدة من خطط المديرية الطموحة، لحل مشكلة شحة المياه في أجزاء من الجانب الأيسر، وتحديداً في مناطق النهروان (حي التنك)، والمأمون، وتل الرمان، من خلال تنفيذ مشروع (ماء الأيمن الموحد)، في منطقة احليلة، وهو من أكبر مشاريع المياه في نينوى بعد العام ٢٠٠٣.

وبحسب مدير قسم التخطيط والمتابعة في دائرة ماء نينوى المهندس أحمد وعد، فإن طاقة هذا المشروع تبلغ ٣٥٠ ألف متر مكعب في اليوم، بكلفة ١٠٦ مليارات دينار، وقد تمت المباشرة به نهاية حزيران عام ٢٠٠٧.

ويبين وعد لـ"المدى" أنه كان مخططا للمشروع أن ينجز مطلع العام ٢٠٠٩، غير أن مشكلة مالية بين شركة (كونكورد) المجهزة للمشروع، وشركة (الرافدين) لتنفيذ السدود والأعمال المدنية، ووزارة البلديات والأشغال العامة حالت دون إكمال المشروع رغم حصول الشركة المنفذة على مدد إضافية للعمل تقدر بـ١١٤٨ يوما فوق المدة الأصلية لتنفيذ العمل والبالغة ٢٠ شهرا، مشيرا إلى أن نسبة الانجاز الفعلي في المشروع حالياً تبلغ ٨٥،٩٤٪.

فيما كشف رئيس لجنة الطاقة والخدمات في مجلس محافظة نينوى زهير حازم الجبوري، في تصريح لـ"المدى"، أن تعطل مشروع ماء الأيمن سببه مشكلة مالية، متعلقة بفتح الاعتماد المالي، وذلك بإيداع جزء من مبلغ العقد في مصرف غير معتمد في الدول الأوروبية، ما تسبب بعدم شحن الوجبة الأخيرة من الأنابيب لغاية الآن والتي توقف إكمال المشروع بسببها.

وكانت محافظة نينوى قد فاتحت الأمانة العامة لمجلس الوزراء وزارة الدولة لشؤون المحافظات بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١ بشأن قيام شركة (كونكورد) للإنشاءات بفتح اعتماد مستندي للأنابيب من بنك البلاد الإسلامي ولم يتم إصدار الاعتماد المالي، ثم جرت محاولة أخرى لإصدار الاعتماد من بنك (الوباف) البحريني ولكن قام بنك البلاد بتغيير البنك مرة أخرى، ثم جرى إبلاغ الشركة المجهزة بإصدار اعتماد عن طريق بنك التنمية السعودي من خلال بنك البركة ولكن إلى الآن لم يتم فتح الاعتماد.

أقل من ٦٪، متبقية لتنفيذ المشروع بالكامل، ولكن بذلك لن تنتهي قصة المياه في نينوى، فتحديات كبيرة تنتظر مديرية الماء لتواجهها بإمكانياتها غير المواتية، فالعديد من مناطق مدينة الموصل المترامية الأطراف، تغذيها شبكات من الأنابيب التي تقادم الزمن عليها، خصوصاً في مناطق المدينة القديمة، وهي تحتاج إلى إبدال شبه كامل.

هذا مع الاتساع الجاري في المدينة، والأقضية والنواحي وحتى القرى المنتشرة بسخاء جغرافي على مساحة شاسعة، تحتاج إلى مشاريع إستراتيجية عملاقة، لن تقوى عليها أبدا ميزانية تنمية الأقاليم المحدودة للمحافظة.

مجلس بابل يدعو لتشكيل لجان تنسيقية في الأقضية والنواحي

□ الحلة / إقبال محمد

دعا النائب الثاني لرئيس مجلس محافظة بابل منصور المانع الى تشكيل لجان تنسيقية لمجالس الأقضية والنواحي على غرار تلك المشكلة من قبل مجالس المحافظات. وقال المانع لـ"المدى" عقب لقائه بأعضاء مجلس ناحية أبي غرق ومديرها وممثلي الدوائر والقطاعات الحكومية في الناحية: إن تشكيل اللجان التنسيقية يمكن المجالس البلدية من أخذ دورها وتفعيل رقابتها بشكل أفضل، خدمة للمواطن وإسنادا لمجالس المحافظات.

وبين أن حصة ناحية أبي غرق تجاوزت ٢٥ مليار دينار، وتضمنت خطة تطوير الناحية إنشاء ثلاث مدارس، ومحطة ماء بسعة ٢٠٠م٣/سا، إضافة إلى ١٣ طريقا ريفيا، وثلاثة متنزهات.

وأكد المانع في معرض إجابته أعضاء مجلس الناحية بشأن مشكلة شحة الماء، أن هناك مشروعا بسعة ٤٠٠٠ متر مكعب بالساعة مدرج ضمن خطة وزارة البلديات والأشغال العامة للناحية سينفذ خلال هذا العام، إضافة إلى مشروع آخر ضمن خطة المحافظة بسعة ٢٠٠ متر مكعب، مشيرا إلى أن هذه المشاريع ستعالج أي شحة في المياه للناحية والقرى المجاورة لها.

ولفت المانع إلى أن مشاريع الناحية الجديدة ستكون بالتشاور مع أعضاء المجالس البلدية، مؤكدا حرصه على "خلق شراكة بين مجلس المحافظة ومجلس الناحية، وتدوين ملاحظات المسؤولين في الناحية من خلال المخاطبات الرسمية بين المجلسين"، مطالبا لجان مجلس الناحية بزيادة التنسيق فيما بينها وبين لجان مجلس المحافظة.

من جانبه، قال مدير بلدية الناحية أنه لا يعاني من أية مشاكل، مضيفا أن هناك مشروعا استثماريا لإنشاء متنزه جديد على مساحة ٩ دونمات يحتوي على كافيتريات وقاعات وألعاب أطفال وغيرها.

وأضاف أن بلدية أبي غرق لديها محطتان متنقلتان لجمع النفايات تكفيان لجمع نفايات الناحية لمدة ٣ أيام ثم نقلها إلى موقع الطمر الصحي، داعيا إلى تعميم تجربتهم هذه على جميع أقضية ونواحي المحافظة.

فحوص جديدة للمقبلين على الزواج

□ بغداد / قيس عيدان

أعلنت وزارة الصحة عن إضافة عدد من الفحوصات الجديدة للمقبلين على الزواج. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور زياد طارق في تصريح صحفي: إن إدخال فحوصات جديدة يأتي ضمن خطوة تهدف للحد من انتشار الأمراض المعدية والوراثية. وأعلنت مديرة مختبر الصحة العامة البيولوجية إيمان حسين حامد أن دائرة صحة ذي قار قامت بتخصيص مركز صحي في كل قطاع للقيام بفحص المقبلين على الزواج وتجهيز تلك المراكز بالأجهزة والمعدات اللازمة بعد أن كان إجراء الفحوصات يتم في مختبر الصحة العامة في مركز المحافظة فقط. وأضافت أنه تم إدخال فحوصات متعددة كفحص العوز المناعي والأمراض المنقولة جنسيا والفحص المبكر لأمراض الثلاسيميا إلى قائمة فحوصات المقبلين على الزواج بعد أن كانت الفحوصات تقتصر على فصيلة الدم، مبينة أن الهدف من ذلك هو تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق الفحص الطبي للمقبلين على الزواج ولإيجاد جيل خال من الأمراض الوراثية، فضلا عن التقليل من الأعباء المالية الناتجة عن علاج المصابين بالأمراض الوراثية والمعدية. وأشارت حامد إلى عقد دورة للملاكات العاملة في مختبرات المراكز الصحية لغرض التعريف بالفحوصات الجديدة والتدريب على طريقة استخدام الأجهزة والمعدات الجديدة لفحص الثلاسيميا. وفي سياق آخر، نظمت دائرة صحة بغداد الكرخ وبالتعاون مع مجلس السرطان (اللجنة الوطنية للكشف المبكر عن سرطان الثدي) ندوة تدريبية موسعة للطبيبات العاملات على برنامج الكشف المبكر لأورام الثدي في مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة للدائرة. وذكر مصدر في الدائرة، أن هذه الندوة تأتي تنفيذا لخطة الوزارة الوقائية من الأمراض السرطانية والكشف المبكر عنها، والذي يسهم في معالجة الحالة المرضية قبل تفاقمها، مضيفا أن الندوة تضمنت إلقاء محاضرات علمية عن الوقاية وكيفية العلاج من مرض سرطان الثدي والتركيز على المسح لجميع النساء فوق سن الأربعين والعمل على الكشوفات الخاصة بالثدي (جهاز الماموكراف).

مواطنـون فـي كربـلاء يكشفـون أخطـاء فـي تنفيـذ مشاريـع الطـرق

□ كربلاء / أمجد علي

أدت شكاوى قدمها مواطنون إلى المسؤولين في لجنة الإعمار في مجلس محافظة كربلاء وتابعتها "المدى" إلى كشف العديد من الأخطاء في عمليات تنفيذ المشاريع، وخاصة مشاريع الطرق.

المسؤولون المحليون يقولون إن هذه ليست أخطاء آنية وإنما أخطاء مخططات تم وضعها في زمن النظام السابق وتنفذ في الوقت الحاضر دون الأخذ بالتوسعات السكانية وزيادة أعداد السيارات.

ويقول المواطن برير خليل من أهالي المنطقة السادسة في حي العامل لـ"المدى": إنه منذ شهر نيسان عام ٢٠١١ هناك مشروع يجري تنفيذه لتعديل وتبليط الشوارع في المنطقة والمناطق الأخرى.

وأضاف أن "المشروع بطيء ولم يجر فيه سوى تعديل شارع دون آخر، وتعديل حافات الرصيف، لكن ما يحيرنا أن الشارع الذي يمر في منطقتنا والذي يبدأ بعرض ١٢ مترا تحول في جزء منه إلى خمسة أمتار ومن ثم إلى ثمانية أمتار وبطريقة مخالفة حتى لقواعد السير بمعنى إن الطريق يبدأ مستقيما ومن ثم يجد سائق المركبة نفسه أمام حافة رصيف فيما لو تم انجاز العمل".

فيما أشار محمد رياض إلى أن مجموعة من أهالي المنطقة وبمساعدة "المدى" تقدموا بشكوى إلى لجنة الإعمار في مجلس المحافظة وطالبوهم بالكشف الموقعي لمتابعة المشروع "لأننا نعتقد أن المقاول يريد تقليل كلفة المشروع من خلال الأخذ من عرض الشارع".

وتساءل رياض عن السر الذي يجعل الشارع يبدأ بعرض معين ثم يختصر العرض إلى أمتار أقل "وهذا تطلب أيضا الأخذ من عرض الرصيف الذي يقال أنه لابد أن يكون بعرض متر ونصف المتر، ولكن نجد أن مشروعا آخر دخل فجأة وغير حتى أعمدة الكهرباء وأعادها إلى الوراء بهدف التقليل من عرض الرصيف".

ويقول نائب رئيس لجنة الإعمار في مجلس المحافظة طارق الخيكاني الذي رافقته "المدى" إلى مكان المشروع: "أنا متفاجئ حقا بما ينفذ وكيفية التنفيذ"، مضيفا "المواطنون من حقهم الاعتراض على طريقة العمل لأنها منطقتهم ومن حقهم الخوف من حوادث سير قد تحصل خاصة أن المنطقة فيها أربعة مدارس ابتدائية، فضلا عن أنها طريق إلى مدارس متوسطة وثانية في منطقة أخرى مجاورة، وهذا يعني أن أي خلل في تصميم الشوارع قد يؤدي إلى حوادث مرورية".

وأكد أنه سيرفع الأمر إلى لجنة الإعمار للنظر في المخططات ومن وضعها ولماذا لم تتم متابعة الأمر من قبل المهندسين المقيمين ومهندسي الدوائر المستفيدة.

المشروع في مراحله الاولى

"المدى" حملت الشكاوى وتوجهت إلى لجنة الإعمار التي توجهت مباشرة إلى موقع المشروع، وقال رئيس لجنة الإعمار الدكتور عباس ناصر حساني الذي شكر "المدى" والمواطنين الذين يتعاونون مع الحكومة المحلية لتشخيص الخلل في المشاريع "ما مكننا من الوقوف على واحدة من مشاكل التصاميم التي تم وضعها من قبل الوزارات".

ويضيف أن هذا المشروع في منطقة حي العامل الذي يأتي ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم لعام ٢٠١١ "وجدنا فيه تخصرا في المقطع الثاني والثالث والرابع وهو يختلف عن المقطع الأول"، مشيرا إلى أنه بعد سؤال المهندس المشرف على المشروع "وجدنا أخطاء في التصميم القطاعي ما أدى إلى حصول هذا التفاوت الذي لا يتناسب مع الكثافة السكانية الجديدة للمنطقة وكذلك زيادة أعداد السيارات".

وتابع بالقول: "طلبنا من المهندس المشرف الإسراع بتقديم طلب إلى اللجنة لإعادة النظر في التفاوت وجعل الشارع مستقيما بلا تخصر لأنه يؤدي إلى أبنية مدرسية وربما تحصل حوادث مرورية أو زحام خاصة أن الشوارع الآن تتجه إلى أن تكون أكثر اتساعا وليس أكثر تخصرا".

ويوضح أن الشارع يعد من الشوارع المهمة في المنطقة "وسيكون بعرض ١٥ مترا مع رصيفين بعرض ثلاثة أمتار لكليهما وبذلك سيكون عرض الشارع نحو ١٨مترا وسيخرج بمظهر لائق يليق بموقعه وبمدينة كربلاء".

إلا أن حساني يكشف أمرا فيقول: إن "هذه التصاميم لم توضع الآن بل هي موضوعة في زمن النظام السابق وحين قدمت المخططات تم وضع المبالغ لها على ذلك الأساس، ولكن وجدنا بعد هذه الجولة أن الكثير من الشوارع فيها أخطاء تصميمية".

ويبين حساني "خاطبنا وزارة البلديات والأشغال العامة لإعادة النظر بالمخططات جميعها التي تم وضعها قبل سنوات طويلة ولم تأخذ بالحسبان التوسعات العمرانية وزيادة أعداد المركبات، لافتا إلى أن اللجنة ستقوم بجولات على جميع المشاريع لمتابعة المخططات وإعادة ما يمكن أن نجده خطأ في التصميم.